

18 نوفمبر/تشرين الثاني، 2020

الأمر التنفيذي 73-2020

الأمر التنفيذي 73-2020
(الأمر التنفيذي بشأن كوفيد-19 رقم 69)

أمر المستوى الثالث من الإجراءات الاحترازية

حيث تواجه ولاية إلينوي منذ أوائل مارس/آذار 2020 جائحة تسببت في مرض غير عادي وتسببت في خسائر جسيمة في الأرواح، حيث أصاب المرض أكثر من 600,000 شخص وحصد أرواح أكثر من 11,000 شخص من السكان،

وحيث إن حماية صحة وسلامة سكان ولاية إلينوي من أهم مسؤوليات حكومة الولاية في جميع الأوقات ولا سيما خلال هذه الأزمة الصحية،

وحيث إنه من المهم أن يستطيع جميع سكان إلينوي المرضى تلقي العلاج من قبل الأطباء المتخصصين وذلك يشمل حالات الحاجة إلى الأسرة في المستشفيات أو أسرة غرف الطوارئ أو أجهزة التنفس الصناعي،

وحيث إنه من المهم أيضاً أن يتوفر للعاملين في الرعاية الصحية الحكومية ومُستجيب الطوارئ معدات الحماية الشخصية الكافية لعلاج المرضى بأمان، والقدرة على التصدي لكوارث الصحة العامة، ومنع انتشار الأمراض المعدية،

وحيث إنه وفي ظل تعامل ولاية إلينوي ومواجهتها لكارثة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كوفيد-19، وهو مرض تنفسي حاد جديد انتشر ويستمر في الانتشار السريع بالانتقال من خلال الجهاز التنفسي ولم يكتشف له بعد علاج أو لقاح فعال، أصبح العبء غير مسبوق على المواطنين والعاملين بالرعاية الصحية ومستجيب الطوارئ والحكومات في جميع أنحاء الولاية،

وحيث إنه وبالرغم الجهود المبذولة لاحتواء كوفيد-19 إلا أن الفيروس استمر في الانتشار بسرعة مما يستدعي اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لتدابير فعالة،

وحيث تنصح مراكز السيطرة على الأمراض الآن بارتداء الكمامات القماشية لأنها تحمي كل من مرتديها ومن حوله من العدوى،

وحيث توصي مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بارتداء الكمامات القماشية في الأماكن العامة حيث يصعب الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي،

وحيث تشير أبحاث وتوجيهات الصحة العامة إلى أن خطر انتقال العدوى في الأماكن المفتوحة أقل منه في الأماكن الداخلية،

وحيث أوصت توجيهات الصحة العامة أن الحد من التقارب بين الأفراد دون المقيمين في منزل واحد هو إجراء شديد الأهمية لكبح انتشار كوفيد-19،

وحيث إنه وفي ظل انتشار فيروس كوفيد-19 في إلينوي طوال مدة إعلانات الحاكم للكوارث (Gubernatorial Disaster Proclamations) فإن الظروف التي تُسبب الكارثة في جميع أنحاء الولاية تتغير باستمرار في التغيير مما يصعب التنبؤات القاطعة بتطورات انتشار الفيروس خلال الأشهر القادمة،

وحيث إنه في الوقت الذي أصدرت فيه أول إعلان للكارثة، كانت هناك 11 حالة مؤكدة من الإصابات بفيروس كوفيد-19 في واحدة من مقاطعات إلينوي،

وحيث إن عدد حالات الإصابة المؤكدة الآن تجاوز 600,000 حالة في جميع مقاطعات إلينوي البالغ عددها 102 مقاطعة،

وحيث أعلن عن أول وفاة بسبب كوفيد-19 في إلينوي في 17 مارس/آذار 2020،

وحيث بلغ عدد وفيات كوفيد-19 في ولاية إلينوي حتى اليوم 18 نوفمبر 2020 أكثر من 11000 شخص،

وحيث إنه منذ اللحظات الأولى، أشارت الدراسات إلى أن مقابل كل حالة إصابة مؤكدة توجد العديد من الحالات غير المكتشفة، بعضها لأفراد لا يعانون من أي أعراض، مما يعني أنه من الممكن أن ينقل هؤلاء الأشخاص الفيروس إلى الآخرين دون أن يعرفوا،

وحيث ارتفع عدد حالات الإصابات الجديدة بكوفيد 19 في الولاية على مدار الأسابيع الماضية واستمر الفيروس في عدوى الآلاف من الأفراد وحصاد الكثير من أرواح سكان الولاية كل يوم،

وحيث لا تقتصر جائحة كوفيد-19 على المقاطعات المزدحمة سكانياً، وأن جميع مقاطعات مناطق الولاية تشهد الآن ارتفاعاً كبيراً في الإصابة بالفيروس،

وحيث إنه بدون اتخاذ الاحتياطات قد يتفاقم انتشار الفيروس حتى في أقل المناطق اكتظاظاً بالسكان، فعلى سبيل المثال، في مقاطعة جاسبر قام أحد العاملين بالطوارئ الذي كان مصاباً بالفيروس بزيارة إحدى دور المسنين وتسبب في سلسلة من العدوى نتج عنها واحد من أعلى معدلات الإصابة في الولاية، وكذلك في مقاطعة راندولف حضر أحد المصابين تجمعا في منتصف مارس/آذار مما تسبب أيضاً في تعرض المقاطعة لأحد أعلى معدلات الإصابة في الولاية،

وحيث سجلت العديد من المقاطعات في جميع أرجاء الولاية أكثر من 75 حالة من كل 100000 فرد على مدار الأيام السبعة الماضية،

وحيث وضعت الولاية وهيئة الصحة العامة في الولاية خطة لتخفيف الأضرار لتنفيذ تدابير احترازية إضافية إذا وصلت المخاطر إلى مستويات معينة في أي منطقة،

وحيث إن جميع مناطق الولاية تطبق الآن هذه التدابير الإضافية،

وحيث نجحت الاحتياطات التي اتخذها في السابق سكان الولاية في تقليل إصابات ووفيات الفيروس، إلا أن عدد الإصابات عاد وارتفع وتفاقم مجدداً في أنحاء الولاية،

وحيث أودى فيروس كوفيد-19 بحياة سكان إلينوي من الأصول الإفريقية واللاتينية وما زال يؤثر عليهم بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب - مما يضخم التفاوتات والفوارق الصحية بصورة كبيرة،

وحيث إنه وفي ظل زيادة معدل إصابات الفيروس في ولاية إلينوي، تزداد الأزمة التي تواجهها الولاية وتتطلب استجابة فورية ومتطورة لضمان قدرة المستشفيات والعاملين بالرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ على تلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع سكان ولاية إلينوي وبطريقة تتوافق مع إرشادات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها والتي لا تزال قيد التحديث،

وحيث إنه وفي ظل الارتفاع السريع لعدد حالات الإيداع بالمستشفيات، تستخدم ولاية إلينوي نسبة كبيرة من أسرة المستشفيات وأسرة العناية المركزة، وإذا ارتفعت حالات الإصابة بكوفيد-19، فقد تواجه الولاية نقصاً في موارد الرعاية الصحية الحيوية،

وحيث إنه وبالإضافة إلى تسبب جائحة كوفيد-19 في الخسارة الفادحة بوفاة أكثر من 11,000 شخص من سكان إلينوي وإلحاق الأذى بصحة عشرات الآلاف غيرهم، فقد تسببت في خسائر اقتصادية كبيرة ولا تزال تهدد الأمن المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات في أنحاء الولاية والدولة،

وحيث إن الجائحة قد عطلت المدارس أيضاً بشكل استثنائي وأن من بين أهم أولويات الولاية ضمان قدرة الطلاب على تلقي التعليم المناسب وقدرة المدارس على تهيئة البيئة الآمنة للطلاب والمعلمين والمجتمعات،

وحيث إنني ونظراً للانتشار السريع لفيروس كوفيد-19 والآثار الصحية والاقتصادية الحالية التي ستؤثر على الناس في جميع أنحاء الولاية خلال الشهر المقبل، أعلنت في 13 نوفمبر أن الظروف الراهنة في ولاية إلينوي المحيطة بانتشار كوفيد-19 تشكل حالة طوارئ وبائية وحالة طوارئ صحية عامة بموجب قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي بمادته (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act)،

بناءً عليه، وبموجب السلطات المخولة لي بصفتي حاكم ولاية إلينوي، وبمقتضى دستور ولاية إلينوي وبموجب قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي في مواد (Sections 7(1), 7(2), 7(3), 7(8), 7(9), and 7(12) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305)، ووفقاً للسلطات المخولة في قوانين الصحة العامة، أصدرت الأمر التالي الذي يسري اعتباراً من الساعة 12:01 ليلاً من يوم الجمعة الموافق 20 نوفمبر:

أمر المستوى الثالث من الإجراءات الاحترازية

1. **الغرض من هذا الأمر التنفيذي.** الغرض من هذا الأمر التنفيذي هو فرض تدابير احترازية صحية عامة صارمة تؤدي بطبيعتها إلى كبح انتشار فيروس كوفيد-19 لإيقاف تزايد الإصابات في أنحاء الولاية. لا يمكننا المخاطرة بإرهاق نظام الرعاية الصحية لدينا ويجب أن نعطي الأولوية لصحة وحياء جميع سكان ولاية إلينوي وخاصة الأكثر عرضة للعدوى بيننا. ولهذا السبب يهدف هذا الأمر إلى الحد من التجمعات وتشجيع المواطنين على البقاء في منازلهم لأقصى وقت ممكن. وفي نفس الوقت يسمح هذا الأمر لمعظم الأنشطة التجارية والصناعية باستمرار العمل مع تقليل النشاط إلى أقل المستويات، وذلك للحد من الإضرار باقتصادنا والسماح للسكان بأداء الأعمال الضرورية. فالغرض من هذا الأمر التنفيذي هو تحقيق تلك الأهداف.

يحل هذا الأمر التنفيذي محل الأمر التنفيذي 2020-43. أما الأوامر التنفيذية الأخرى التي تفرض التدابير الاحترازية الإقليمية فتظل سارية. في حالة تعارض معايير التوجيهات السابقة مع معايير هذه التدابير الاحترازية، فتنطبق الأشد صرامة بينهما.

2. **متطلبات الصحة العامة للأفراد.** يجب على الأفراد اتخاذ تدابير الصحة العامة التالية لحماية صحتهم وأرواحهم وحماية صحة وأرواح جيرانهم:

أ. **الالتزام بالتباعد الاجتماعي.** يجب التزام الأفراد إلى أقصى قدر ممكن بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي تُقدر بست أقدام على الأقل من أي شخص آخر لا يعيش معهم وذلك في الأماكن المشتركة خارج أماكن إقامتهم، ويشمل ذلك الأماكن المفتوحة.

ب. **ارتداء الكمامة في الأماكن العامة أو أثناء العمل.**¹ يجب على أي شخص يتجاوز عمره عامين ويكون قادرًا على تحمل الكمامة (قتاع أو غطاء وجه قماشى) تغطية أنفه وفمه بغطاء وجه عندما يكون في مكان عام وغير قادر على الحفاظ على الالتزام بالتباعد الاجتماعي بمسافة ستة أقدام عن الآخرين. وينطبق هذا الأمر سواء في الأماكن المغلقة مثل المتاجر أو في الأماكن العامة المفتوحة حيث لا يمكن دائمًا الحفاظ على مسافة ستة أقدام.

ج. **يجب على المسنين والأشخاص الأكثر عرضة للمرض بسبب الفيروس اتخاذ احتياطات إضافية.** حيث نحث الأشخاص الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19 ومنهم كبار السن والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية قد تجعلهم أكثر عرضة للعدوى على البقاء في أماكن إقامتهم وتقليل الاتصال الشخصي مع الآخرين إلى أقصى حد ممكن.

د. **الحد من التجمعات.** يحظر هذا الأمر التنفيذي التجمعات التي تزيد عن شخص واحد من عائلة مختلفة في الأماكن الداخلية، باستثناء الحالات التي يستثنىها الأمر. ويحظر تجمع أكثر من عشرة أشخاص في الأماكن المفتوحة. لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يمنع تجمع أفراد نفس البيت أو المسكن. ونظرًا لأن التواصل الشخصي مع الآخرين يمثل أكبر خطر لانتقال الفيروس، فإننا نحث سكان إلينوي على الحد من التواصل الشخصي مع الآخرين بشكل صارم. ولا يزال التواصل والتجمع عن بُعد هو الطريقة الأكثر أمانًا للتفاعل مع الأشخاص من خارج المنزل أو محل الإقامة.

هـ. **القيام بالأنشطة في الأماكن المفتوحة، بقدر الإمكان.** تشير توجيهات الصحة العامة إلى أن مخاطر انتقال فيروس كوفيد-19 تقل بشكل كبير في الهواء الطلق مقارنة بالأماكن الداخلية. ولذلك نحث سكان ولاية إلينوي على القيام بأنشطتهم في الأماكن المفتوحة كلما كان ذلك ممكنًا.

3. **متطلبات الصحة العامة للشركات والمؤسسات غير الربحية والهيئات الأخرى.** تحقيقًا لأغراض هذا الأمر التنفيذي، تشمل الأعمال التجارية أي كيانات ربحية أو غير ربحية أو تعليمية، بغض النظر عن طبيعة الخدمة (باستثناء الأنشطة التعليمية من الروضة حتى الثانوية والكليات والجامعات) أو الوظيفة التي تؤديها أو هيكلها أو كياناتها. يجب على هذه الهيئات اتباع تدابير الصحة العامة التالية لحماية موظفيها وعمالها وجميع الأشخاص الآخرين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع عملياتها:

أ. **المتطلبات لجميع الأعمال التجارية.** تلتزم جميع الشركات بما يلي:

- الاستمرار في تقييم الموظفين القادرين على العمل من المنزل وأن يتم تشجيعهم على تسهيل العمل عن بعد من المنزل عندما يكون ذلك ممكنًا

¹ أي إشارة طوال فترة هذا الأمر التنفيذي إلى شرط ارتداء الكمامة تستثني الأطفال الذين يبلغون من العمر عامين أو أصغر والأشخاص الذين يسبب ارتداؤها مشاكل صحية لهم. تتوفر إرشادات حول استخدام الكمامات من هيئة حقوق الإنسان في إلينوي من هنا:

https://www2.illinois.gov/dhr/Documents/IDHR_FAQ_for_Businesses_Concerning_Use_of_Face-Coverings_During_COVID-19_Ver_2020511b%20copy.pdf

- التأكد من أن الموظفين يلتزمون بمسافات التباعد الاجتماعي ويرتدون الكمامات عندما لا يكون هناك إمكانية للحفاظ على مسافات التباعد الاجتماعي
- التأكد من أن جميع المساحات التي قد يتجمع فيها الموظفون، بما في ذلك غرف الخزائن وغرف الغذاء، تسمح بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي
- التأكد من أن جميع الزائرين (العملاء والبائعين إلخ) لمكان العمل يمكنهم الحفاظ على مسافات التباعد الاجتماعي؛ ولكن إذا لم يكن من الممكن الحفاظ على مسافة ستة أقدام من التباعد الاجتماعي في جميع الأوقات، فإننا نحث الزوار على ارتداء الكمامات
- يكون الحد الأقصى من الطاقة الاستيعابية لأنشطة خدمة العملاء المباشرة 25%
- نشر توجيهات هيئة الصحة العامة ومكتب المدعي العام في إلينوي فيما يتعلق بالسلامة أثناء جائحة كوفيد-19 وعرضها بشكل واضح في مكان العمل.²

وضعت إدارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO)، بالشراكة مع هيئة الصحة العامة توجيهات ومجموعة أدوات خاصة بكل نشاط تجاري لمساعدة الشركات على العمل بأمان ومسؤولية. وهذه التوجيهات متاحة على: <https://dceocovid19resources.com/restore-illinois/restore-illinois-phase-4>. يفرض هذا الأمر التنفيذي تدابير احترازية إضافية إلى توجيهات إدارة التجارة DCEO الخاصة بكل نشاط تجاري وهي تحل محل توجيهات إدارة التجارة DCEO في حالة وجود أي تعارض.

ب. **المتطلبات لمتاجر البيع بالتجزئة.** يجب أن تضمن متاجر البيع بالتجزئة حفاظ جميع الموظفين على الالتزام بالتباعد الاجتماعي ووجوب اتباعهم لما يلزم من احتياطات إضافية للصحة العامة، وفقاً لتوجيهات إدارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي ومنها ما يلي:

- يكون الحد الأقصى من الطاقة الاستيعابية لمتاجر البقالة والصيدليات 50 بالمائة
- أما متاجر التجزئة الأخرى فيكون الحد الأقصى لسعتها 25 بالمائة، ومنها متاجر البضائع العامة والمتاجر الكبيرة التي تبيع مواد البقالة أو قد تضم صيدليات ومتاجر المستلزمات العامة
- توفير كمامات لجميع العاملين
- إعلام الزبائن من خلال اللافتات الداخلية وإعلانات الخدمة العامة بشأن مقتضيات التباعد الاجتماعي المنصوص عليها في هذا الأمر التنفيذي

ج. **متطلبات شركات التصنيع.** يجب أن يضمن المصنعون أن جميع الموظفين يلتزمون بالتباعد الاجتماعي ويجب أن يتخذوا احتياطات الصحة العامة الإضافية المناسبة، وفقاً لتوجيهات إدارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO)، والتي تشمل:

- إجراء تدريب إضافي للموظفين على كوفيد-19 حتى وإن كان المصنع قد نظم تدريباً سابقاً
- التنسيق مع هيئة الصحة العامة لتنفيذ بروتوكولات تحليل الفيروس وتتبع المخالطين
- توفير الكمامات لجميع الموظفين الذين لا يستطيعون الحفاظ على تباعد اجتماعي يُقدر بستة أقدام على الأقل في جميع الأوقات
- التأكد من أن جميع المساحات التي قد يتجمع فيها الموظفون، مثل غرف الخزائن وغرف الغذاء تسمح بالحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي
- السماح لموظفي التصنيع والموظفين الأساسيين فقط بالتواجد في المنشأة، مع السماح للموظفين غير العاملين في خطوط الإنتاج بالعمل عن بعد كلما أمكن
- تعديل العمليات وتقليل حجمها (عن طريق المناوبات المتفرقة وتقليل سرعة الخطوط وتشغيل الخطوط الأساسية فقط وإغلاق الخطوط غير الضرورية) إلى الحد اللازم للسماح بتحقيق التباعد الاجتماعي وتوفير مكان عمل آمن في ظل جائحة كوفيد-19
- مراجعة السياسات بما يضمن عدم تشجيع العمال والموظفين على الحضور رغم المرض أو رغم وجود احتمال للعدوى (وهذا قد يشمل تعليق حوافز الحضور وتنفيذ سياسات مؤقتة للإجازات المرضية)
- وضع وتنفيذ بروتوكولات السلامة لعربات نقل الموظفين بما يضمن الجلوس المتباعد وفرض ارتداء الكمامات وقياس الحرارة والتهوية الجيدة ونظافة المركبة

د. **متطلبات المباني الإدارية.** يجب على أصحاب الأعمال في المباني الإدارية التأكد من أن جميع الموظفين يحافظون على التباعد الاجتماعي ويجب أن يتخذوا احتياطات إضافية مناسبة للحفاظ على الصحة العامة، وفقاً لتوجيهات DCEO، والتي قد تشمل:

- توفير كمامات لجميع العاملين
- يكون الحد الأقصى لسعة المكتب 50 بالمائة مع مراعاة تقليل السعة في الأماكن التي لا يمكن فيها الحفاظ على التباعد الاجتماعي
- السماح بالعمل عن بعد كلما أمكن

² وهذه التوجيهات متاحة على: https://www.dph.illinois.gov/sites/default/files/COVID-19_WorkplaceHealth_SafetyGuidance20200505.pdf

- وضع الخطط واللافتات ونشرها بشكل بارز لضمان الالتزام بالتباعد الاجتماعي في الأماكن المشتركة مثل غرف الانتظار وشبابيك الخدمة والمقاهي

هـ. **متطلبات الاجتماعات والفعاليات.** حظر استضافة أي تجمعات من أي عدد في الأماكن الداخلية وأماكن الاجتماعات مثل قاعات الاجتماعات ومراكز اللوائح وقاعات الحفلات والنوادي الخاصة والنوادي الريفية والحافلات الجماعية. وتخضع الأماكن التي تقدم خدمات الجنائز وروية الأبناء لتوجيهات هيئة الصحة العامة على <http://www.dph.illinois.gov/covid19/community-guidance/funeral-homes>.

و. **متطلبات المطاعم والحانات.** يحظر تقديم خدمات الاستهلاك بالداخل على جميع الأنشطة التجارية التي تقدم الطعام أو المشروبات للاستهلاك الداخلي - ومنها المطاعم والحانات ومحلات البقالة وقاعات الطعام. كما يستمر السماح لمثل هذه المتاجر ونحتها على تقديم الأطعمة والمشروبات بحيث يمكن استهلاكها خارج المباني كما هو مسموح به بموجب القانون من خلال وسائل مثل التوصيل إلى المنازل والتسليم عن طريق الغير والبيع للسيارات المارة والاستلام على الطريق. يجب على الأماكن التي تقدم الأطعمة أو المشروبات التأكد من وجود بيئة يحافظ فيها الزبائن على مسافة اجتماعية مناسبة. يجوز لجميع الأعمال التجارية التي تشملها هذه المادة السماح بتناول الأطعمة والمشروبات في الأماكن المفتوحة بالمحل وفقاً لتوجيهات إدارة التجارة والفرص الاقتصادية وعندما تسمح القوانين واللوائح المحلية بذلك.

ز. **متطلبات عمل الفنادق.** تقتصر سعة غرف الفندق على النزلاء المسجلين فقط. تغلق مراكز اللياقة البدنية ما لم تعمل بنظام الحجز فقط وبسعة 25 بالمائة بحد أقصى. لا يسمح للفنادق باستضافة التجمعات في قاعات الاجتماعات والحفلات وفقاً لمقتضيات الاجتماعات والفعاليات الواردة فيما سبق. تخضع مطاعم وحانات الفنادق لمتطلبات عمل المطاعم والحانات الواردة أعلاه، ولا يسمح بالاستهلاك داخل المطعم أو الحانة ولكن يسمح فقط للاستهلاك الخارجي وخدمة الغرف.

ح. **متطلبات صالات اللياقة البدنية والرياضة.** تقتصر سعة صالات اللياقة البدنية والرياضة على 25 بالمائة، ويلزم لها الحجز المسبق (والذي قد يشمل الحجز بأولوية الحضور) لضمان تقليل السعة، ولا يسمح لها بالحصول الجماعية في الأماكن المغلقة. كما يجب الالتزام بارتداء الكمامات طوال الوقت داخل صالات اللياقة البدنية. ويجب إغلاق غرف الخزائن باستثناء ما تسمح به توجيهات إدارة التجارة والفرص الاقتصادية DCEO.

ط. **متطلبات مرافق الخدمات الشخصية.** يسمح لمرافق الخدمات الشخصية مثل المنتجعات الصحية وصالونات الحلاقة وصالونات الأظافر ومراكز العناية بالشعر وصالونات الوشم وما إلى ذلك بأن تفتح شريطة أن تقتصر السعة على 25% فقط. يجب أن تضمن مرافق الخدمات الشخصية ارتداء الجميع للكمامات طوال الوقت وأن تعلق الخدمات التي لا يمكن ارتداء الكمامة أثناء تقديمها. يسمح بالعلاج بالتدليك والعلاج البدني حسبما يراه الطبيب ضرورياً، على أن تفصل بين كل موعد وآخر مدة لا تقل عن 15 دقيقة، ويجب على المرافق الالتزام بتدابير التعقيم والتهوية الجيدة في غرف الخدمات قبل وبعد كل خدمة.

ي. **متطلبات المرافق الترفيهية ومخيمات الشباب والرياضات الشبابية.** يحظر هذا الأمر الرياضات الجماعية والأنشطة الترفيهية في الأماكن المغلقة ومنها الرياضات الشبابية والترفيهية (مثل رابطة بارك دستريكت ورابطة اللعب خارج الأرض) والبولينغ. يسمح بالأنشطة الرياضية والترفيهية في الأماكن المفتوحة لمجموعات لا تتجاوز عشرة أشخاص ولكن يجب ضمان استخدام الكمامات والالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي ويجب اتخاذ التدابير الاحترازية الأخرى المنصوص عليها في توجيهات إدارة DCEO.

ك. **متطلبات أماكن الترفيه العامة.** يحظر هذا الأمر التنفيذي عمل أماكن الملاهي والترفيه العامة في الأماكن المغلقة (ومنها مثلاً وليس حصراً محلات ألعاب الفيديو ومضامير السباقات الداخلية والمتاحف ومتاحف الأحياء المائية والمسارح والفنون الأدائية وفعاليات الحضور الجماهيري وكازينوهات ألعاب القمار). كما تقتصر سعة الأنشطة الترفيهية في الأماكن المفتوحة على 25 بالمائة فقط مع الالتزام بمقتضيات الكمامة والتباعد الاجتماعي. ويجب الحجز للأنشطة في الأماكن المفتوحة ولا يزيد عدد أي مجموعة عن عشرة أشخاص.

ل. **متطلبات الإنتاج السينمائي.** يسمح بالعمل في الإنتاج السينمائي بشرط الالتزام بالقيود الواردة في توجيهات إدارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO).

م. **الحد الأدنى من العمليات الأساسية.** يسمح لجميع الأعمال التجارية باستمرار الأنشطة التالية:

1. القيام بالأنشطة اللازمة للحفاظ على قيمة مخزون الشركة والحفاظ على حالة المنشأة المادية والمعدات الخاصة بالعمل وضمان الأمن وتجهيز كشوف رواتب واستحقاقات الموظفين أو للوظائف ذات الصلة.

2. القيام بالأنشطة اللازمة لتسهيل قدرة موظفي الشركة على الاستمرار في العمل عن بعد.

3. تلبية طلبات البيع عبر الإنترنت والهاتف من خلال الاستلام أو التوصيل.

4. الاستثناءات

أ. **حرية ممارسة الشعائر الدينية.** لا يحد هذا الأمر التنفيذي من حرية ممارسة الشعائر الدينية. ولحماية صحة وسلامة رجال الدين والموظفين والمُصلين والزوار، فإننا نحث الهيئات الدينية ودور العبادة على استشارة واتباع الممارسات والتوجيهات المُوصى بها من هيئة الصحة العامة في إلينوي.³ وكما هو وارد في توجيهات هيئة الصحة العامة، فإن أكثر الممارسات أمانًا للهيئات الدينية في الوقت الحالي هي عن طريق تقديم الشعائر الدينية عبر الإنترنت أو في ظل وجود الأشخاص بداخل المركبات أو في الهواء الطلق (وبما يتوافق مع متطلبات التباعد الاجتماعي والتوجيهات الإرشادية بشأن ارتداء الكمامات) واقتصار إقامة الشعائر الدينية على 10 أشخاص عند إقامتها داخل دور العبادة. ونحث الهيئات الدينية على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الالتزام بالتباعد الاجتماعي واستخدام الكمامات واتباع التدابير الصحية العامة الأخرى.

ب. **مهام الطوارئ.** يُستثنى من هذا الأمر التنفيذي جميع مُستجبي الطوارئ وموظفي إدارة الطوارئ وموزعي مهام الطوارئ وموظفي المحاكم وموظفي إنفاذ القانون والإصلاحات والمستجيبين لمواجهة المواد الخطرة وموظفي حماية الطفل ورعاية الأطفال وموظفي الإسكان والمأوى والعسكريين وغيرهم من الموظفين الحكوميين العاملين من أجل أو لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ، ولكن نحثهم على ممارسة التباعد الاجتماعي واتباع تدابير الصحة العامة المُوصى بها.

ج. **المهام الحكومية.** لا ينطبق هذا الأمر التنفيذي على حكومة الولايات المتحدة ولا يؤثر على الخدمات التي تقدمها الولاية أو أي بلدية أو بلدة أو مقاطعة أو شعبة فرعية أو وكالة حكومية والتي تعتبر ضرورية لضمان استمرار عمل الجهات الحكومية أو لتوفير الموارد أو لدعم صحة وسلامة ورفاهية عامة الناس.

د. **المهام المتعلقة بالانتخابات.** لا يسري هذا الأمر التنفيذي على الأنشطة المتعلقة بالانتخابات العامة في شهر نوفمبر 2020، ومنها اجتماع 14 ديسمبر 2020 لناخبي الرئيس في إلينوي كجزء من المجمع الانتخابي. ولا يسري هذا الأمر التنفيذي أيضًا على الاجتماعات البلدية في ديسمبر 2020 واجتماع الدائرة متعددة البلديات، انظر المادة (60 ILCS 1/45) من قانون إلينوي، واجتماع البلدية، انظر المادة (10 ILCS 5/10) من قانون إلينوي. ويجب اتباع إجراءات الصحة العامة بالولاية للانتخابات العامة 2020 في هذه الاجتماعات حسب الاقتضاء. انظر توجيهات هيئة الصحة العامة في إلينوي الخاصة بمنع انتشار كوفيد-19 في مواقع التصويت، والمتاحة على <https://www.dph.illinois.gov/2020election>. ولا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يمنع عقد الاجتماعات إلكترونيًا، ونحث منظمي الاجتماعات على تسهيل عقد الاجتماعات إلكترونيًا أو عقدها في الأماكن المفتوحة مع الالتزام بمقتضيات التباعد الاجتماعي.

5. **متطلبات التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات ومعدات الوقاية الشخصية.** تحقيقاً لأغراض هذا الأمر التنفيذي، تشمل متطلبات التباعد الاجتماعي الحفاظ على مسافة لا تقل عن ستة أقدام عن الأفراد الآخرين، وغسل اليدين بالماء والصابون لمدة عشرين ثانية على الأقل بصورة متكررة بقدر الإمكان أو استخدام مطهر اليدين وتغطية الوجه عند السعال أو العطس (في الأكمام أو الكوع، وليس اليدين) وتنظيف الأسطح المعرضة إلى اللمس بشكل كبير وعدم المصافحة باليد.

أ. **التدابير المطلوبة.** يجب على الأعمال التجارية اتخاذ تدابير استباقية لضمان الامتثال لمتطلبات التباعد الاجتماعي، ومنها ما يلي كلما كان ممكناً:

1. **إقامة مسافة ست أقدام بين الأفراد.** وضع علامات باستخدام اللافتات أو الشرائط أو بوسائل أخرى لإظهار مسافة التباعد الاجتماعي التي تقدر بستة أقدام للموظفين والعلاء للحفاظ على المسافة المناسبة بين بعضهم البعض

2. **معقم اليدين ومنتجات التعقيم.** توفير منتجات مطهر ومعقم اليدين وجعلها جاهزة ومتاحة للموظفين والعلاء

3. **ساعات عمل منفصلة لخدمة الفئات الضعيفة صحياً من السكان.** تخصيص ساعات عمل منفصلة لخدمة العملاء المسنين والفئات الضعيفة صحياً

³ هذه التوجيهات مُتاحة على: <https://www.dph.illinois.gov/covid19/community-guidance/places-worship-guidance>

4. **توفير إمكانية الوصول عبر الإنترنت وعن بعد.** نشر معلومات على الإنترنت لإظهار ما إذا كانت المؤسسة مفتوحة أم مغلقة وأفضل السبل للوصول إليها ومواصلة الخدمات عن طريق الهاتف أو عن بعد
5. **الكمامات ومعدات الوقاية الشخصية (PPE).** تزويد الموظفين بالكمامات المناسبة والتنبيه على ارتداء الموظفين للكمامات في الأماكن التي لا يمكن فيها الحفاظ على مسافة التباعد الاجتماعي والتي تُقدر بست أقدام في جميع الأوقات. تزويد الموظفين بمعدات الوقاية الشخصية الأخرى بالإضافة إلى الكمامات عندما تتطلب ظروف العمل هذا الأمر.
6. **تنفيذ الأمر.** يجوز تنفيذ هذا الأمر التنفيذي من قبل سلطات إنفاذ القانون في الولاية والمناطق المحلية وفقًا للقوانين التي من بينها المواد (Section 7, Section 15, Section 18, and Section 19 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305) من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي.
- يجب على الشركات اتباع التوجيهات المقدمة أو المنشورة من قبل وزارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي بشأن تدابير السلامة خلال المرحلة الرابعة وإرشادات هيئة الصحة العامة في إلينوي وإدارات الصحة العامة المحلية ومكتب حقوق أماكن العمل التابع لمكتب المدعي العام في إلينوي فيما يتعلق بمتطلبات مسافة التباعد الاجتماعي. وبمقتضى قانون المبلغين عن المخالفات في مادته (Section 25(b) of the Whistleblower Act, 740 ILCS 174)، يحظر على الشركات الانتقام من موظف أفشى المعلومات إذا كان لدى الموظف سبب معقول للاعتقاد بأن هذه المعلومات تكشف عن انتهاك لهذا الأمر.
7. **عدم تقييد السلطات.** لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يغير أو يعدل بأي حال من الأحوال أي سلطة قانونية قائمة تفوض الولاية أو أي مقاطعة أو جهة حكومية محلية بإصدار الأوامر بشأن (1) أي حجر صحي أو عزل قد يفرض على أحد الأفراد للبقاء داخل عقار سكني معين أو منشأة طبية لمدة محددة، ويشمل ذلك مدة هذه الطوارئ الصحية العامة، (2) أو أي إغلاق لموقع معين لمدة محددة، ويشمل ذلك مدة هذه الطوارئ الصحية العامة. ولا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يمكن تفسيره على أنه صلاحية لممارسة أي سلطة لفرض أي حجر صحي أو عزل أو إغلاق. كما لا يوجد في هذا الأمر التنفيذي ما يغير أو يعدل بأي حال من الأحوال أي سلطة قانونية قائمة تفوض أي مقاطعة أو جهة حكومية محلية بسن أحكام أكثر صرامة من أحكام هذا الأمر التنفيذي.
8. **شرط الاستثناء.** إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذًا بدون الحكم أو السريان الباطل. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة. وقد صدر هذا الأمر التنفيذي بنصوص تتوافق مع أي أمر قضائي يصدر بشأن هذا الأمر.

جيه بي بريتركر، الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ 18 نوفمبر/تشرين الثاني، 2020
مقدم من سكرتير الولاية في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، 2020